



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أوراق استراتيجية | 2 حزيران/ يونيو، 2024

إصلاح قطاع الأمن مدخلاً لتحقيق الأمن الإنساني: الفرص والتحديات

ورقة استراتيجية رقم 20

البدوي عبد القادر البدوي

وحدة الدراسات الإستراتيجية

إصلاح قطاع الأمن مدخلاً لتحقيق الأمن الإنساني: الفرص والتحديات

سلسلة: أوراق استراتيجية

وحدة الدراسات الإستراتيجية

2 حزيران/ يونيو، 2024

البدوي عبد القادر البدوي

باحث مهتم بدراسة القضايا الأمنية، حاصل على الماجستير في الدراسات الأمنية النقدية من معهد الدوحة للدراسات العليا.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

5	أولاً: الأمن الإنساني
6	ثانياً: إصلاح قطاع الأمن
9	ثالثاً: إصلاح قطاع الأمن والأمن الإنساني: تنمية سياسية أم بشرية؟
10	رابعاً: نحو نموذج عملي لإصلاح قطاع الأمن
11	1. البعد السياسي
13	2. البعدان المؤسسي والمهني
16	3. البعدان الاقتصادي والدولي
19	4. البعد الاجتماعي
20	خاتمة
22	المراجع

مقدمة

جاء سقوط النموذج الواقعي الضيق لتعريف مفهوم الأمن Security المتعلق بمركزية الدولة وأمنها القومي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، نتيجة بروز قضايا أمنية أخرى لم تستطع نظريات النموذج الواقعي تفسيرها. فقد طرأت تغيرات على الساحة الدولية كانهيار الاتحاد السوفياتي وتفشي صراعات إثنية ودينية في عدد من دول أوروبا الشرقية، فضلاً عن صعود تهديدات غير تقليدية عابرة للحدود، كالهجرة، والإرهاب، وقضايا البيئة؛ ما جعل مفهوم الأمن يخرج من افتراض وحدوية الدولة، ليصبح قابلاً للاشتقاق. بهذا، توسع التحليل أفقياً بحسب القطاعات (العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية)، وتعمق بالتحليل رأسياً بحسب الفواعل، انطلاقاً من الدولة نزولاً إلى الجماعات والأفراد؛ ما أنتج مقاربات مختلفة في الحقل الأمني، قادت إلى النظر إلى الفواعل ما دون الدولة ومدى تأثيرهم في الأمن وتأثرهم به¹.

أثرت تلك التغيرات في توازنات القوة، فمع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي تصاعد مشروع الولايات المتحدة الأميركية الذي روّج للديمقراطية السياسية والرأسمالية الاقتصادية وسعى لنشرها بين المجتمعات. وقد أطلق صامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington على هذا الانتشار الواسع للقيم الديمقراطية بواسطة الفاعلين الأوربيين والولايات المتحدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين اسم «الموجة الثالثة من الديمقراطية»، والتي يرى أنها ناتجة من التقدم التكنولوجي، والنمو السريع للشباب المتعلم، إضافة إلى زيادة الثقة في الديمقراطية بسبب الممارسات الديكتاتورية للأنظمة السلطوية، من فساد وعدم مساواة اجتماعية، على نقيض ما يتبناه النموذج الديمقراطي من وضع حدٍ للفساد، وإتاحة اختيار القيادة وإقالتها، وحرية التعبير والتحرر من الخوف². وقد ساهمت مفاهيم التحول الديمقراطي للمجتمعات في تحقيق نجاحات في التفكير الأمني وإعادة صياغة مفهوم الأمن، وتسليط الضوء على قطاع الأمن وعلاقته بالدولة والمجتمع، ليرز على السطح متطلب إصلاح قطاع الأمن بوصفه أحد مسارات ترسيخ الديمقراطية. كما ساهم تعميق مفهوم الأمن وتوسيعه في تسليط الضوء على الأفراد، وهو ما سمي بالأمن الإنساني Human Security، الذي يشير إلى ارتباط الأمن باستمرار الحياة بعيداً عن أشكال التهديد والإحساس بالخطر؛ أي استمرار الأنشطة الإنسانية الاجتماعية والسياسية من دون وجود تهديد.

في هذا الصدد، يُعد مفهوم إصلاح قطاع الأمن والأمن الإنساني من المفاهيم الحديثة نسبياً في الخطاب الأمني. ورغم وجود قواسم مشتركة بين المفهومين، فإنهما يختلفان أيضاً. تتناول هذه الورقة مفهومي إصلاح قطاع الأمن والأمن الإنساني، وتفحص العلاقة بينهما، بهدف فهم العلاقة بين إصلاح قطاع الأمن وتحقيق الأمن الإنساني، إجابةً على سؤال رئيس: هل يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال إصلاح قطاع الأمن؟ تفترض الورقة أن تنفيذ حزمة من التعديلات في البنية الأمنية للدول ما بعد الصراعات والتحويلات من السلطوية، تؤدي إلى إحداث تحولات في نظامها الأمني، بما يشمل جميع الفاعلين وأفعالهم وإدارتهم والإشراف عليهم، ومن ثم المساهمة في خلق بيئة آمنة مواتية للتنمية وتعزيز الأمن الإنساني. واستناداً إلى هذا الافتراض، تسعى إلى تقديم إطار عمل قابل للتطبيق، يستهدف تحقيق تحسينات فعالة في مجال إصلاح قطاع الأمن، مع التركيز بشكل خاص على القوات المسلحة بوصفها القوة ذات التأثير الأكبر على مجريات إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد الصراع والسلطوية. وفي هذا السياق، تبدأ الورقة بتقديم نقاش نظري يغطي المفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوعها، والتي تشمل الأمن الإنساني وإصلاح قطاع الأمن، وتفحص العلاقة بين هذين المفهومين، يلي ذلك تحليل أبعاد الإطار العملي المقترح والقائم بالأساس على تجارب تطبيقية. ويشمل هذا التحليل النظر في أفضل الممارسات الممكنة ضمن كل بُعد من أبعاد الإطار، وذلك من خلال التركيز على الإخفاقات في مسار

1 سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص 13 - 18.

2 Ahmed Ibrahim Abushouk, "The Arab Spring: A Fourth Wave of Democratization?" *Digest of Middle East Studies*, vol. 25, no. 1 (Spring 2016), p. 61.

الإصلاح العسكري التي أفضت إلى نتائج عكسية وفشل إصلاح القطاع الأمني بالكلفة في بعض الحالات، وفي حالات أخرى الوقوف على النجاحات في الإصلاح العسكري التي مهدت الطريق للشروع في عمليات إصلاح أوسع تغطي القطاع الأمني برمته، ويبدأ بالقوات المسلحة وصولاً إلى الشركات الأمنية الخاصة.

تقع الورقة في أربعة أقسام وخاتمة؛ يستكشف القسم الأول مفهوم الأمن الإنساني ويسعى إلى تحديد أبعاده المختلفة. ويعالج القسم الثاني مفهوم قطاع الأمن، ويوضح السمات البارزة لقطاع الأمن الذي يتطلب إجراء إصلاحات، مع توضيح الأهداف المرجوة من إعادة تشكيل هذا القطاع. أما القسم الثالث، فيناقش مدى تحقيق إصلاح قطاع الأمن لمتطلبات الأمن الإنساني، من خلال تقييم قدرة القطاع الأمني على حماية حقوق الإنسان، والتصدي للتهديدات الأمنية المختلفة، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويعرض القسم الرابع إطار عمل مقترح لإصلاح قطاع الأمن في ضوء الإصلاح العسكري، بما في ذلك المكونات والممارسات.

أولاً: الأمن الإنساني

يُعرّف الأمن الإنساني بحسب لجنة الأمن الإنساني³ على أنه «حماية الجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية بطرائق تعزز الحريات البشرية وحقوق الإنسان، بإنشاء أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية، تمنح الناس اللبنة الأساسية للبقاء وسبل العيش والكرامة»⁴، بينما يعرفه تقرير التنمية البشرية السنوي لعام 1994 على أنه التحرر من الخوف والعوز، بناءً على سبعة جوانب أساسية؛ هي: الأمن الشخصي، والغذائي، والبيئي، والصحي، والاقتصادي، والمجتمعي، والسياسي. وقد توقع التقرير أن المفهوم سيحدث ثورة في المجتمع في القرن الواحد والعشرين⁵.

ويربط التقرير مفهوم الأمن الإنساني بأربع خصائص أساسية؛ أولاً، العالمية؛ إذ يعتبر الأمن الإنساني مصدر قلق عالمي للدول الغنية والفقيرة، انطلاقاً من أن البطالة وانتشار تجارة المخدرات والجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها تُعدُّ تهديدات مشتركة. ثانياً، إن مكوناته مترابطة وعابرة للحدود؛ إذ إن المجاعة والمرض والتلوث والاتجار بالمخدرات والإرهاب والخلافات العرقية والتفكك الاجتماعي لم تعد أحداثاً منعزلة، بل تكون في أغلب الحالات سبباً لبعضها بعضاً. ثالثاً: نسبية التكلفة؛ إذ إن الوقاية من تهديدات الأمن الإنساني أقل تكلفةً من علاج آثاره وما يترتب عليه لاحقاً. رابعاً، تركز المفهوم حول الناس وحماية حياتهم وحفظ كرامتهم في جميع الأوقات؛ في السلم والحرب وعند الأزمات⁶.

وبحسب مدرسة ويلز (أبريستويث) للدراسات الأمنية، يتمحور مفهوم الأمن حول الأفراد؛ إذ يرى أنصارها أنه لا يمكن تأطير الأمن من منظور الدولة فقط، لكون الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة تمتع أفرادها بالأمن، بل يمكن أن تكون مصدرًا لانعدام أمن أفرادها⁷، فضلاً عن تعرّضهم للفقر، والجوع، والإهانة، والتهميش، والعنف الجسدي، وتردي الوضع الصحي، وغيرها من التحديات في حياتهم الروتينية؛ ما جعل من الضروري المناداة بانعتاق الأفراد من مصادر السلطوية ونموذج مركزية الأمن حول الدولة⁸. إلا أن المدرسة الويلزية تعرضت لعدد

3 لجنة مستقلة أعلن عنها في القمة الألفية للأمم المتحدة في عام 2000، بمبادرة من حكومة اليابان.

4 Commission on Human Security, *Human Security Now* (New York: Protection & Human Rights, 2003), p. 4.

5 United Nations Development Programme, *Human Development Report 1994* (New York: Oxford University Press, 1994), p. 22.

6 Ibid.

7 وذلك من خلال ممارساتها ضد مواطنيها من انتهاكات مثل التعذيب ومصادرة الحريات وعدم توفير الحماية اللازمة بسبب ضعف الأجهزة الأمنية، وغيرها من عوامل تقع ضمن صلاحيات الأجهزة الأمنية وترتبط بصورة مباشرة بالأمن الإنساني. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، *القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات* (نيويورك: 2013)، ص 16.

من الانتقادات بسبب تصورها عن الأمن الإنساني، تتمثل في أن أتباعها يختلفون حول ما يشكل حقوق الإنسان، كما أن النظر إلى الأفراد يجب أن يكون ضمن إطار اجتماعي لا فردي، وأن مصطلح الانعتاق مصطلح طوباوي ربما يُفسّر عند بعض الجماعات العرقية على أنه الحق في تقرير المصير؛ ما يؤدي إلى الفوضى وازدياد النزاعات. كما أنه من المستحيل تجاهل دور الدولة في تحقيق الأمن للأفراد؛ إذ إنهم قد تنازلوا ومنحوا بعضاً من حرياتهم للدولة مقابل أمنهم، إلا أن هذا التنازل يُمثل تغييراً في مفهوم سيادة الدولة؛ من السيادة المطلقة إلى السيادة المشروطة، ومن ثم فإن الدولة بمؤسساتها فاعل رئيس في تحقيق الأمن الإنساني وضمائه⁹.

وثمة نهجان في تعريف مفهوم الأمن الإنساني لهذا المفهوم؛ يهتم النهج الواسع بالتنمية البشرية على حساب التنمية السياسية (المواطن/ المؤسسة)؛ ما يُصعب إمكانية استخدام مفهوم الأمن الإنساني دليلاً على التوجيه والتطوير، بينما تُركز أجندة النهج الضيق على برامج عملية في مجالات محددة في السياسة الأمنية، مثل مشاريع معاهدات حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى برامج مكافحة التجنيد القسري وتجنيد الأطفال والاتجار بالبشر وغيرها من المواضيع ذات الصلة، وتكمن مشكلة النهج الضيق في استبعاد عدد كبير من القضايا التي أسهمت في صعود الأمن الإنساني¹⁰. لكن عموماً، يستند الأمن الإنساني على أربع ركائز: أولها، إن الاهتمام بأمن الفرد يجب أن يحظى بدرجة أعلى في سلم الأولويات الأمنية للدولة. ثانياً، يجب إعادة تعريف الأمن بحيث يشمل جميع المخاوف الأمنية للأفراد. ثالثاً، ينبغي أن تتعامل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة مع هذه المخاوف، بما في ذلك الجمهور ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بجانب دور الدولة. رابعاً، الاستجابة لهذه التحولات الاستراتيجية تتطلب تغييراً في منهجية الأمن، مع التركيز على الوقاية والمشاركة في عملية صنع القرار الأمني¹¹.

ثانياً: إصلاح قطاع الأمن

تُصنّف الأجهزة الأمنية ضمن القطاع الأمني الواسع، الذي يتألف من الهياكل والمؤسسات التي يقع على عاتقها مسؤولية توفير الأمن وإدارته والإشراف عليه، بما في ذلك أفراد تلك المؤسسات. تعمل هذه الأجهزة بوصفها كيانات تنفيذية على المستويين الوطني والمحلي، ويصطلح على تسميتها بالمؤسسات الأمنية مثل الجهاز العسكري، وجهاز الشرطة، وأجهزة المخابرات، بما في ذلك الجمارك والإدارات والمؤسسات؛ من حراس الأمن الخاص إلى السلطات القضائية والعدلية. وقد تختلف التسميات والهياكل التنظيمية من دولة إلى أخرى، لكنها تبقى أبرز الأجهزة الممثلة للدولة في نظر المواطنين. يشمل قطاع الأمن جميع المؤسسات والهياكل والأجهزة (عسكرية/ غير عسكرية، وحكومية/ غير حكومية) التي يقع على عاتقها إدارة الأمن والإشراف عليه وتوفيره¹². يؤثر قطاع الأمن الفعال تأثيراً أساسياً وإيجابياً في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، بما يشمل من سيادة القانون الذي يُحاسب الناس والمؤسسات، واحترام الإنسان، ومن ثم تعزيز الثقة بالدولة. وهذه النظرة الشاملة لقطاع الأمن المتجاوزة للتركيز الحصري على الجيش، والتي يكون هدفها الرئيس

9 Hawre Hasan Hama, "State Security, Societal Security, and Human Security," *Jadavpur Journal of International Relations*, vol. 21, no. 1 (June 2017), pp. 12 - 15.

10 David M. Law, "Human Security and Security Sector Reform: Contrasts and Commonalities," *Sicherheit und Frieden (S+ F)/ Security and Peace*, vol. 23, no. 1 (2005), p. 16.

11 Ibid, p. 17.

12 "قطاع العدالة: الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن"، سلسلة معلومات أساسية عن إصلاح قطاع الأمن (جنيف: مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، 2015)، ص 2.

الإنسان لا أمن النظام فحسب، تدفع إلى تخطي الواقع المدفوع أيديولوجياً، ليصبح القطاع الأمني آليةً لتعزيز التنمية وبناء السلام¹³.

يبرز متطلب إصلاح قطاع الأمن عندما تعجز أجهزته عن منع النزاعات العنيفة وحماية السكان من الأخطار بسبب انعدام المهنية والاحترافية، أو عندما تكون سبباً في تلك النزاعات بسبب خضوعها للاستغلال السياسي لتستخدم أداةً للقمع والترهيب وانتهاك حقوق الإنسان؛ ما يؤدي إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن. ويهدف إصلاح قطاع الأمن، بوصفه عملية سياسية وتقنية، إلى تأهيل القطاع الأمني بالقدر الذي يمكنه من تحقيق أمن الدولة وأمن مواطنيها بكفاءة ومسؤولية¹⁴. وقد ظهر مفهوم إصلاح القطاع الأمني رداً على المخاوف الناتجة من عدم فاعلية المقاربات التقليدية للأمن (وحدوية الدولة بوصفها موضوعاً للأمن)، التي تشير إلى طريقة تناول الدولة مسائل الأمن خلال فترة الحرب الباردة، وتتجلى في عدم الاهتمام بقضايا المسائلة والشفافية وسيادة القانون، وتعد الأجهزة الأمنية أداةً لتنفيذها وحفظها كما هي أداة لانتهاكها. وتطور المفهوم رداً على الإخفاق في معالجة قضايا الأمن الإنساني¹⁵. وبشكل عام، فإن عمليات الإصلاح في مجتمعات ما بعد السلطوية والصراع تنقسم إلى مرحلتين: إصلاحات الجيل الأول، وإصلاحات الجيل الثاني، بحسب ما يُعرف في حقل الدراسات الأمنية؛ إذ يغلب على الجهات الفاعلة في قطاع الأمن أن تكون مسيّسة بشدة، وقد يخضع قطاع الأمن لسيطرة مدنية¹⁶، لكنها ليست ديمقراطية، وفي هذه الحالة تؤدي الأجهزة الأمنية دوراً في السياسات المحلية، وتكون أداةً طيّعة بيد النظام السلطوي وامتداداً له في حال عدم الإصلاح¹⁷.

تركز إصلاحات الجيل الأول بصورة عامة على تهيئة السياق الأساسي لجهود الإصلاح المستقبلية بإنشاء الهياكل المناسبة للسيطرة المدنية الديمقراطية، وذلك من خلال تحديد الصلاحيات وتقسيم المسؤوليات بصورة واضحة لتشكيلات قطاع الأمن، ووضع تدابير لنزع الولاء السياسي من خلال تطويع الجهات الفاعلة في قطاع الأمن أو إبعادها بصورة تدريجية، ما يساعد في إضفاء الطابع المهني على أجهزة القطاع الأمني. كما تهتم إصلاحات الجيل الأول بوضع خطط وآليات متعددة للرقابة والشفافية، من خلال اللجان البرلمانية التي تعمل على ضبط المصروفات والإشراف على الميزانية بعد اعتمادها من البرلمان. ويستمر الجيل الثاني من الإصلاحات على نفس النهج مع توسيع قاعدة المشاركة لضمان استمرارية عمليات الإصلاح وفعاليتها وكفاءتها، فيتم تعزيز الإجراءات الديمقراطية وتوسيعها لتضم آليات رقابة جديدة مثل الصحافة والمجتمع المدني لمزيد من النقاش الشعبي لدعم و/أو انتقاد القطاع الأمني، ومسائلة الجهات الفاعلة من خلال فضح أي ممارسات معادية للديمقراطية في القطاع الأمني، مثل الفساد أو التدخل السياسي أو التجاوزات القانونية، وتطوير الكادر المدني لتوفير إشراف برلماني فعال من الخبراء المدنيين في السياسات العسكرية. كذلك تهتم إصلاحات الجيل الثاني ببناء القدرات في الأجهزة الأمنية من خلال برامج التعليم والتدريب الاحترافي، وتعزيز قدرة بيروقراطيتها على تنفيذ سياسة الدولة ودعم وظائف الرقابة والشفافية للتكامل والمشاركة البناءة

13 دايفيد شوتر، *حوكمة وإدارة قطاع الأمن* (بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2011)، ص 28 - 29.

14 ويليام إف. فان إيكليين، "الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: البعد البرلماني المحلي والدولي"، في: *الرقابة والتوجيه: أهمية الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن*، هانز بورن وفيليب فلوري وسيمون لورون (محررون) (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2010)، ص 2 - 4.

15 Law, pp. 16 - 17.

16 يميز صامويل هنتنغتون بين نوعين من السيطرة المدنية؛ سيطرة مدنية ذاتية، وجوهرها إضعاف الجيش والتحكم فيه لضمان هدوئه وولائه التام باعتباره الفاعل الأكبر في القطاع الأمني، من خلال تقسيم سلك الضباط والوحدات إلى أجنحة متصارعة، وسيطرة مدنية موضوعية (ديمقراطية)، والتي يكون جوهرها الاعتراف بالمهنية العسكرية، والحفاظ على فاعلية الجيش من خلال تفعيل آليات الرقابة والمساءلة والشفافية والتطوير والتحديث. للمزيد حول مفهوم السيطرة المدنية ينظر: اليودي عبد القادر اليودي رحمة الله، *الثقافة السياسية والعلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة القوات المسلحة السودانية* (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022)، ص 26 - 31.

17 Alexandre Lambert, "From Civil-Military Relations towards Security Sector Governance," *European Consortium for Political Research*, vol. 10 (March 2011), pp. 160 - 161.

مع اللجان البرلمانية عبر تقارير الأداء وسير العمل، ومن ثم تعميق آليات الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن وتوسيعها¹⁸.

وفي سبيل تحقيق درجة كافية من الإصلاح، لا بدّ من سيطرة مدنية ديمقراطية مع تعزيز عناصر أساسية وتمكينها، تتمثل في فرض رقابة على القطاع الأمني ومساءلة منسوبيه بما يحقق سيادة حكم القانون، وتدريب العاملين بالأجهزة الأمنية وتأهيلهم ورفع مستوى قدراتهم، وتأسيس الدساتير وصرامة القوانين، وتحديد الصلاحيات وفق المعايير التي تضمن حقوق الإنسان، وتجريد الهوية المهنية من الطابع السياسي فيما يتعلق بعمل الأجهزة الأمنية، وضمان اتساق هويتها المهنية مع ما تم تحديده من أطر قانونية¹⁹. إلا أن الدول في سياق ما بعد السلطوية والصراع، تواجه تحديات متعددة في سبيل إصلاح القطاع الأمني؛ منها مدى القدرة على تطوير الهياكل والأطر المؤسسية بحيث تشمل جميع الجهات الفاعلة في هذا القطاع، وإمكانية تعزيز حوكمته ووضع اللوائح والصلاحيات ومسارات العمل المؤسسي، والقدرة على بناء قوة أمنية تعمل بفاعلية وكفاءة مع ضمان السيطرة المدنية الديمقراطية²⁰. وتكمن الصعوبات الحقيقية لتجاوز تلك التحديات في كيفية نزع الطابعين السياسي والأيدولوجي والمصلحة الشخصية الضيقة من الشخصيات النافذة والمستفيدة من بيئات النزاع والسلطوية؛ لأن معارضتهم عمليات الإصلاح تجعل من الصعب تفادي تسييس مسار الإصلاح. كما يُمثل ضعف الكادر والخبرة المحدودة والافتقار إلى قاعدة المعرفة للقائمين على أمر الإصلاح من مدنيين في السياسة الأمنية وتقنياتها وكيفية تطوير استراتيجية فعّالة لمراحل الإصلاح، أحد العوائق المتوقعة لتخطي تحديات الإصلاح.

يجب أن يتضمن أي برنامج لإصلاح قطاع الأمن أربعة أبعاد تشكّل إطاراً مرناً لوضع برامج له، وفقاً لسياق كل حالة؛ أولاً، البعد السياسي، ويشمل وضع السياسات اللازمة لتحقيق رقابة مدنية ديمقراطية على مشغلي القطاع الأمني، بما في ذلك قدرة المجتمع المدني من منظمات غير حكومية ووسائل إعلام على المشاركة في صياغة السياسات الأمنية. ثانياً، البعدان المؤسسي والمهني، ويضمن رسم الحدود بين مؤسسات القطاع المختلفة بما في ذلك عملية دمج الجيوش بعد الصراعات، وتحديد المهمات بوضوح، حيث إن تداخلها يرفع من مستوى التنافسية والغيرة الوظيفية بين المؤسسات²¹. ثالثاً، البعد الاقتصادي والدولي، ويُعنى بالحشد والتوفير والتخصيص الرشيد للموارد المختلفة (مالية/ بشرية)، من خلال تحديد الأهداف الرئيسية والأولويات وفحصها، وضمان توفير القدرات الكافية لتحقيقها ورصدها، كما يشمل الجهود الدولية المبذولة لإصلاح الهياكل الأمنية للدول في حالات ما بعد السلطوية/ الصراع، ودعم الحكومات المحلية في وضع استراتيجيات الإصلاح الأمني²². رابعاً، البعد الاجتماعي، ويهدف بشكل عام لضمان أمن أفراد المجتمع، من خلال توفير الأمن الداخلي والخارجي للسكان من جميع أشكال الاعتداءات على حياتهم وصحتهم وممتلكاتهم، وهو معيار لمدى التقدم في عملية الإصلاح من زاوية نظر الأمن الإنساني²³. تعمل هذه العناصر تكاملياً، بمعنى أن فاعلية قطاع الأمن لا يمكن قياسها فقط بقدرة قوات الأمن، بل تتطلب أيضاً القدرة على إدارتها ومراقبتها

18 Timothy Edmunds, "Security Sector Reform: Concepts and Implementation," in: Philipp Fluri & Miroslav Hadžić (eds.), *Sourcebook on Security Sector Reform: Collection of Papers* (Belgrade: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2004), pp. 49 - 53.

19 القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات، ص 1 - 2.

20 Organization for Economic Cooperation and Development-Development Assistance Committee 'OECD-DAC', *The OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice* (Paris: 2007), p. 1.

21 على سبيل المثال، قد يزيد التداخل بين الأمن الداخلي والخارجي من احتمالية تدخل الجيش في الشؤون الداخلية.

22 Nadine Ansorg, "Security Sector Reform in Africa: Donor Approaches versus Local Needs," *Contemporary Security Policy*, vol. 38, no. 1 (2017), p. 129.

23 Herbert Wulf, "Security Sector Reform in Developing and Transitional Countries," *Berghof Research Center for Constructive Conflict Management*, no. 5 (2004), p. 5.

والإشراف عليها ومحاسبتها؛ ما يجعل جوهر إصلاح هذا القطاع هو «تطوير الإشراف المدني الفعال وإنشاء مؤسسات قادرة على توفير الأمن»²⁴.

ثالثاً: إصلاح قطاع الأمن والأمن الإنساني: تنمية سياسية أم بشرية؟

أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 2007 أن إصلاح قطاع الأمن يُعد عنصرًا حيويًا لضمان الاستقرار والأمن، وخفض مستوى الفقر، وتعزيز سيادة القانون ومراعاة الحقوق الإنسانية، وتعزيز شرعية الدولة بحفاظها على أمن مواطنيها من دون تمييز، ومنع الانقسامات والعودة إلى الصراعات بعد الخروج منها²⁵. كما أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2013 الخاص بتعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن، إلى أن عددًا من البلدان تواجه حالات متكررة وخطيرة من العنف الإجرامي والسياسي الذي يهدد أمن الأفراد، وأن معظم حالات العنف – للمفارقة – تحدث في بلدان لا تشهد نزاعات مسلحة، وهو ما يشير بوضوح إلى أن العنف عبر أجهزة الأمنية بسبب ضعفها أو تراخيها في توفير الحماية أو مساهمتها في الانتهاكات والجرائم، والتي في الغالب تحدث تحت غطاء أيديولوجي، وقد أشار التقرير إلى أن البلدان التي نجحت في الحد من العنف بمعالجتها أوجه النقص في قطاع الأمن حققت مكاسب إنمائية أسرع بسبب تمكنها من إحداث تحولات في الحالة الأمنية²⁶؛ إذ إن ضعف الأداء الأمني وغياب الأمن المادي يوقف عجلة التنمية، ففي حين تهدف التنمية لتوسيع خيارات الإنسان، يهدف الأمن إلى ضمان ممارسة تلك الخيارات بحرية وأمان، إضافة إلى بُعد نفسي يتمثل في الطمأنينة الناتجة من الثقة في استمرار توفر تلك الفرص والخيارات نسبيًا مع مرور الوقت (عدم الانقطاع)²⁷.

تبرز العلاقة السببية بين فقدان الأمن وتراجع التنمية في العديد من الدول التي تواجه تحديات أمنية ناجمة عن النزاعات والصراعات. على سبيل المثال، كان الخلاف حول قضية الإصلاح الأمني والعسكري في السودان محركًا لاندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ 15 نيسان/ أبريل 2023، والتي أدت إلى موجة نزوح واسعة وأزمة إنسانية ضخمة، حيث بلغ عدد النازحين داخل السودان وخارجه نحو 8.1 ملايين، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة²⁸؛ ما عطل حركة التنمية وأدى إلى استمرار الانكماش الاقتصادي. ومع تمدد الحرب التي اندلعت بالعاصمة وامتدت إلى ولاية الجزيرة، تقلصت نسبة الأراضي المزروعة في مشروع الجزيرة الزراعي إلى 37 في المئة فقط من إجمالي الأراضي المعدة للزراعة، والتي تصل مساحتها إلى مليوني فدان، علمًا أن مشروع الجزيرة يُعد أكبر مشروع زراعي في القارة الأفريقية²⁹. ومع ذلك، تقف سيراليون نموذجا يُظهر تعقيدات العلاقة بين إصلاح قطاع الأمن والتنمية، فبالرغم من التطورات الإيجابية في الوضع الأمني، فقد أصبحت الأجهزة الأمنية أكثر فاعلية وموثوقية، مقارنة بما كانت عليه خلال الحرب الأهلية (1991-2002) أو

24 Nicole Ball et al., "Governance in the Security Sector," in: Nicolas van de Walle & Nicole Ball (eds.), *Beyond Structural Adjustment* (London: Palgrave, 2003), p. 268.

25 ميغان باستيك، "الدمج الجنساني في إصلاح القطاع الأمني بعد انتهاء الصراع"، في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 243 - 244.

26 الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن تأمين الدول والمجتمعات: تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن** (نيويورك: 2013)، ص 7 - 8.

27 *Human Development Report 1994*, p. 23.

28 UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs 'OCHA', "Sudan Humanitarian Update," 23/2/2024, accessed on 1/4/2024, at: <https://n9.cl/jzmxm>

29 " الحرب في السودان تقصم ظهر اقتصاده"، **الجزيرة**، 2024/2/25، شوهد في 2024/4/1، في: <https://n9.cl/m8niy>

قبلها، وظلت سيراليون تحتل المركز الأخير بين 179 دولة، وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعامي 2007 و2008³⁰.

بناءً عليه، ينعكس انعدام الأمن بصورة مباشرة على المردود الاقتصادي؛ ما يقود إلى تدني الحظوظ الاقتصادية للفرد، وهو ما يشير إلى مقارنة الأمن الإنساني المتعلقة بالأمن الاقتصادي، إضافة إلى سيطرة أجهزة القطاع الأمني غير الخاضعة للرقابة والسيطرة الديمقراطية على نسبة كبيرة من ميزانية الدولة على حساب الصحة والتعليم، عندما تتجاوز احتياجاتها من التسليح، ويستشري فيها الفساد وعدم الشفافية، إضافة إلى تقييد حرية الاقتصاد عند مزاحمتها للقطاعين العام والخاص، وسيطرتها على الاقتصاد برمته أو أجزاء منه، فيما يُعرف بالجيش الطفيلية؛ أي تلك التي تسن قوانين الاستثمار وتدير العلاقات التجارية وتشرف على تخطيط المشاريع وتنفيذها، بناءً على امتياز الوصول إلى موارد الدولة والاستيلاء على العقود العامة من المنافسين³¹. من ناحية أخرى، يشير الدليل الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في رؤيتها حول إصلاح قطاع الأمن أن انعدام الأمن والتخلف وشيوع الجريمة، جميعها تعزز بعضها بعضاً في حلقة مترابطة، وأن الطريقة الناجحة لإفلات الدول من تلك الدوامة هي معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وإصلاحها في وقت واحد³².

رغم أوجه التشابه بين أهداف الأمن الإنساني وإصلاح قطاع الأمن، فإن لكل منهما وجهة نظر مختلفة بشأن الدولة؛ إذ يسعى الأمن الإنساني لتعزيز دور الجهات الأمنية، بينما يؤكد إصلاح قطاع الأمن على الدور الحيوي للدولة بوصفها مزوداً للأمن³³. ويستخدم الأمن الإنساني أدوات مختلفة لتحقيق أهدافه مثل مجموعات المجتمع المدني، والدول الداعمة القوية، والمنظمات الدولية المطالبة بحقوق الإنسان، لتعزيز الجهود المبذولة في إطار المساواة أمام القانون والتأكيد على سيادة حكم القانون ودعم حقوق الإنسان، بينما يعتمد إصلاح القطاع الأمني على كثافة دور الدولة من لجان برلمانية للتشريع والمراقبة، وأجهزة الدولة التنفيذية للإشراف والمتابعة من تأهيل وتدريب ومحاسبة؛ ما يشير إلى وجود علاقة تكاملية، لا تنافسية، بين الأمن والتنمية³⁴. وبناءً عليه، يمكن القول إن إصلاح قطاع الأمن يساعد في تعزيز الأمن الإنساني، بوصفه شرطاً ضرورياً لمنع التأثيرات التي تهدده ليكون عاملاً من ضمن عوامل أخرى تؤدي إلى تحقيق الأمن الإنساني. على مستوى الدولة، فإن إصلاح قطاع الأمن يمثل العلاقة المميزة بين الحكومة ومواطنيها، كما يعكس فكرة الأمن الإنساني على المستوى السياسي، باعتبار أن إصلاح قطاع الأمن يتبنى آليات تدعم إيجاد أنظمة أكثر استقراراً وشفافيةً وديمقراطيةً، بما يجعل إصلاح قطاع الأمن جسراً بين الأمن والتنمية³⁵.

رابعاً: نحو نموذج عملي لإصلاح قطاع الأمن

إن إصلاح قطاع الأمن لا يدعم الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع فقط، بل يُعد مفتاحاً للتحويلات ما بعد السلطوية أيضاً؛ لذلك عادةً ما يكون في صدارة اهتمام الفاعلين المعنيين. يهدف هذا الإصلاح إلى معالجة المشاكل

30 Lisa Denney, "Reducing Poverty with Teargas and Batons: The Security-Development Nexus in Sierra Leone," *African Affairs*, vol. 110, no. 439 (2011), p. 287.

31 يزيد صايغ، أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019)، ص 21.

32 *The OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice*, p. 3.

33 Law, p. 17.

34 Monika Hampel, "Rule of Law Promotion and Security Sector Reform: Common Principles, Common Challenges," *Hague Journal on the Rule of Law*, vol. 4, no. 1 (2012), p. 158.

35 John Riley & Mario Schulz, "Shifting Norms: Development Policy and the Role of Security Sector Reform in Advancing Human Security," *Journal of Global South Studies*, vol. 33, no. 1 (Spring 2016), pp. 147-148.

الموروثية التي تشمل نقصاً في آليات المسائلة وتدني مستوى الثقة العامة. بالرغم من ذلك، فإن هناك عوامل أخرى تسبب عدم الاستقرار قد يعجز قطاع أمن فعال وذو كفاءة عالية في التعامل معها، ومن ثم فإن وجود قطاع أمن فعّال شرط ضروري ولكنه غير كافٍ للوصول إلى استقرار سياسي واقتصادي مستدام، حيث إنه يسمح بالتقدم ولا يسبب النمو³⁶. وبحسب عمر عاشور، فإن 90 دولة حول العالم تمكنت من التقدم في مسار التحول الديمقراطي باتخاذها تدابير كافية فيما يتعلق بإصلاح أجهزتها الأمنية³⁷؛ إذ إن إصلاح تلك الأجهزة قاد إلى تغيير دورها بحيث توافقت مع الأعراف الديمقراطية والحكم الرشيد، من خلال ملاحقة منتهكي حقوق الإنسان، وإنهاء ممارسات التعذيب والاعتقال خارج إطار القانون والاختفاء القسري، ومحاكمة المسؤولين في حال التقصير والتجاوزات، وهذا الدور يتأتى نتيجة تغييرات قانونية وتحولات تنظيمية ومبادئ توجيهية وتوجهات جديدة يتم تنفيذها على مراحل تدريجية تصاعدية خلال عملية الإصلاح، عن طريق الاعتماد المتبادل؛ أي من دون التركيز على جانب وإهمال جانب آخر³⁸. وتجدر الإشارة إلى صعوبة إطلاق تعميم ووضع صيغة محددة لإصلاح القطاع الأمني في ظل تباين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن العوامل الخارجية، إلا أن الأبعاد المكوّنة للإطار المقترح فيما يلي، يمكن تعميمها من حيث إنها شاملة للمسارات التي تواجه إصلاح هذا القطاع، مع الإقرار بخصوصية طريقة تشغيل كل بُعد بحسب سياق كل حالة.

1. البعد السياسي

يهتم هذا البعد بممارسات الفاعلين السياسيين ومدى إدراكهم التدابير التي من شأنها عرقلة جهود الإصلاح العسكري، وذلك بغرض النفاذ إلى مسألة الرقابة الديمقراطية. ويعدُّ تحقيق الرقابة الديمقراطية على مشغلي القطاع الأمني جوهر هذا البعد، وذلك من خلال تصميم هياكل الرقابة عليه وتفعيلها، وتكمن أهمية الرقابة في تحقيق استدامة الإصلاح من خلال الرصد والتقييم المستمر لهذا القطاع، ويجري تطبيق الرقابة بآليات متعددة، تشمل رقابة اللجان البرلمانية، ورقابة مجموعات المجتمع المدني والإعلام، والرقابة الداخلية، ورقابة السلطة التنفيذية، ورقابة السلطة القضائية³⁹.

وعلى الرغم من اعتماد هذا البعد على الإصلاحات الدستورية وسيادة القانون، فإن جوهره سياسي، ففي أغلب الأحيان، لا ينشأ عن النصوص جدل فني - قانوني، بقدر ما ينشأ عنها أزمات سياسية عند فشل تطبيقها، ولمجرد طرحها. ولضمان الاستقرار السياسي، ينبغي أن يجري على يد النخب السياسية المدنية اقتراح صيغ قانونية وفقاً للإصلاحات الدستورية الجديدة، تزيل القيود المشددة التي تمنع التفاعل مع القضايا المرتبطة بقطاع الأمن، وتسمح لآليات الرقابة بالعمل. فضلاً عن الحاجة إلى تطوير تلك القوانين باستمرار، مع ضرورة إدراك الفاعلين للتداعيات السياسية وتأثيراتها في النظام السياسي بشكل عام. ويتطلب تحسين القوانين مرونة في التعامل مع التحديات السياسية والاجتماعية المتغيرة، وحين لا يكون هناك إمكانية لإدراج تفاصيل في النص الدستوري تُرسخ إصلاح قطاع الأمن، ينبغي مقاومة أي محاولات لإضافة مواد دستورية تعوق عملية الإصلاح، والتعويل على القوانين الأساسية المُتفق عليها، والتي تساعد في عملية الإصلاح؛ إذ إن الأحكام الدستورية يُصعب تغييرها مقارنةً بالقانون العادي⁴⁰.

36 شوتر، ص 30.

37 محمد ماضي، "لا تحوّل ديمقراطي دون تقدم عملية إصلاح الأجهزة الأمنية"، 1، *swissinfo.ch*، 2014/5/، شوهد في 2021/3/2، في: <https://bit.ly/3bXUysG>

38 نارسييس سيريا، الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة وفيقة مهدي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص 68.

39 القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات، ص 1.

40 سوميت بيساريا وسوجيت شودري، "إصلاح القطاع الأمني في فترات الانتقال الدستوري"، ورقة سياسات، رقم 23، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2021/2/5، شوهد في 2023/6/1، ص 20، في: <https://cutt.us/jYRmk>

على سبيل المثال، مثل إجماع النخبة المدنية على الإجراءات الإصلاحية في إسبانيا، أحد أهم الأسباب التي ساهمت في تعجيل عملية الإصلاح العسكري التي يُؤرخ لها ما بين عامي 1976 و1982؛ إذ تبنت النخبة السياسية سياسات معتدلة، بدلاً من تقديم سياسة راديكالية في تعاملها مع القطاع الأمني. وفي المقابل، كانت الحالة البرتغالية طويلة الأمد نسبياً مقارنةً مع الحالة الإسبانية (1975-1989)، بسبب الانقسات والتوترات السياسية بين النخب السياسية ضمن هياكل الحكومة التنفيذية، وعدم تمكنها من التعالي على الخلافات الفئوية، إلى جانب التغييرات المستمرة في التحالفات البرلمانية الناتجة بالأساس من محاولات الهيمنة الحزبية، رغم اتفاق النخب على ضرورة إصلاح القطاع الأمني. ولم يحدث تقدم حقيقي في عملية الإصلاح، إلا بعد تعاقب سلسلة من حكومات الوسط. وبهذا، كان للأداء السياسي الإسباني دور بارز في عملية الإصلاح بسبب الإجماع على اتباع سياسة براغماتية، في مقابل اصطفااف حزبي في الحالة البرتغالية أدى إلى تأخر هذه العملية⁴¹، إضافةً إلى أن النخب السياسية الإسبانية أجمعت عن تبني نظام العدالة الانتقالية - على الأقل - خلال مراحل الانتقال الأولى، بينما طبقت النخب البرتغالية سياسة تطهير شاملة؛ ما أدى إلى عرقلة الإصلاح لسنوات⁴².

في مصر، كانت التدابير الخاصة بمساءلة الفاعلين الأمنيين ومحاسبتهم والحد من حالات الإفلات من العقاب من بين العوامل الرئيسية التي عجلت بوقوع الانقلاب العسكري ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي، ومن ثم إنهاء أي أمل في إصلاح القطاع الأمني. ويتجلى ذلك في الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وإلغاء الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حزيران/ يونيو 2012، حيث تضمن إعلان مرسي إعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل المتظاهرين التي ارتكبت خلال الثورة المصرية بوساطة أصحاب المناصب السياسية والتنفيذية في ظل النظام السابق؛ ما يعيد الأجهزة الأمنية ومسؤوليها إلى دائرة المحاسبة. كما أقال مرسي العديد من الشخصيات ذات النفوذ الأمني المتمثلة في قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ منهم المشير محمد حسين طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان، ومدير المخابرات العامة، ورئيس الحرس الجمهوري، ومدير أمن القاهرة، وقائد قوات الأمن المركزي⁴³. إن أي تغيير في الحالة الأمنية، في سياقات ما بعد الصراع أو السلطوية، يخلق بالضرورة رابحين وخاسرين، ويسعى الخاسرون غالباً إلى عرقلة جهود الإصلاح هرباً من العقاب أو خوفاً من فقدان الامتيازات، ولكي تكون عمليات الإصلاح قادرةً على تجاوز السلوك المفسد، لا بدّ من النظر إلى قضايا المسائلة ضمن تطبيق برامج عدالة انتقالية تهتم بالنظر إلى المستقبل، وتتخذ موقفاً وسطاً بين الموقف المعياري الذي يُركز على الحساب والمعاقبة، والموقف البراغماتي السياسي الذي يركز على المستقبل أكثر من استهداف تصفية إرث الماضي، كما جرى عليه الحال ضمن إعلان مُرسي. من شأن هذه التدابير توفير استقرار مؤقت، يسمح بتحويل المفسدين إلى أصحاب مصلحة خلال الفترات الانتقالية⁴⁴.

يتطلب إصلاح قطاع الأمن «اعتماد رقابة ديمقراطية لا تركز فقط على المقترضات الدستورية والقانونية، ولكنها تهتم أيضاً بممارسات الفاعلين»⁴⁵ فيه. وبناءً عليه، فإن تصميم هياكل الرقابة على هذا القطاع وتفعيل آليات الرقابة يعتمدان على وجود فاعلين سياسيين لديهم القدرة على التكيف مع ظروف الانتقال ومعرفة التدايعات السياسية للتوجهات المختلفة، فلا يمكن البدء في الإصلاح في ظل وجود نظام حزبي منقسم غير

41 زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين، ترجمة نبيل الخشن (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 190 - 200.

42 عبد الفتاح ماضي، "العدالة الانتقالية: حل وسط ممكن لا يرضي أحداً"، في: العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المجلد الأول، عبد الفتاح ماضي وعبد موسى (محرران) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 21.

43 عمر عاشور، "إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات"، ورقة سياسات، رقم 3، مشروع مركز بروكجز الدوحة - جامعة ستانفورد للتحولات العربية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، ص 9، شوهد في 2023/5/29، في: <https://cutt.us/rPGZD>

44 ماضي، ص 19.

45 محمد سعدي، "إمكانات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة"، سياسات عربية، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 67.

متفق على آليات الرقابة والهدف منها، أو من دون وجود خطة واضحة ومحددة ومعلنة. كما أن اتفاق القوى السياسية، وموازنتها بين النصوص القانونية والاعتبارات السياسية على نحو يمكن من التنسيق الفعال بين النخب السياسية والمؤسسات، يمثل فرصة في تحقيق قدر مناسب من الاستقرار الذي يمكن من تنفيذ برامج الإصلاح⁴⁶. ولا بد من اهتمام النخب السياسية بالمظالم الناتجة من انتهاكات الأنظمة السابقة، والمواءمة بين حقوق الضحايا، وضرورة إعادة البناء الوطني، وبذل الجهود الواعية لإيجاد صيغة توافقية لتجاوز ملف العدالة الانتقالية من دون أن يتسبب ذلك في فقدان الانتقال برمته في ظل واقع سياسي لحكومة جديدة غالباً ما ترث نظاماً هشاً⁴⁷. ولا بد من تجنب حدة أمنة القضايا⁴⁸؛ إذ إن أمنة قضية معينة يعني التعامل معها وفق إجراءات استثنائية وتجاوز السياسات العادية باستخدام سياسة الطوارئ، ومن ثم تعليق قواعد العمل الديمقراطي بتجاوز مراحل الرقابة والمسائلة والشفافية التي ينادي بها إصلاح قطاع الأمن.

2. البعدان المؤسسي والمهني

تعالج اتفاقيات السلام عادةً، في بيئات ما بعد الصراع، مسألة تعدد الجيوش، وينظر إلى عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الدمج على أنها خطوة مسبقة وضرورية لخلق شروط مناسبة للبدء في تنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني وإعادة تأسيس احتكار شرعي للعنف. وعلى هذا، يجب أن يستند البعد المؤسسي في برامج الإصلاح على الخيارات المؤسسية السابقة التي تشكل السياق المحلي، حيث لا ينطلق مسار الإصلاح المؤسسي من الصفر، إنما يعتمد على كيفية تصميم الجيش والشرطة والقضاء في البلد والأدوار التي أدتها في الأوضاع السابقة⁴⁹. ولتحديد الإصلاحات اللازمة في المؤسسات، وتحديد الأولويات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، يجب أن يتم تصميم البرامج الإصلاحية داخل مؤسسات القطاع الأمني بشكل يضمن المرونة والتكيف مع الظروف المحلية، وأن يتم إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التخطيط، بهدف تحويلها إلى مؤسسات فعالة وشرعية وغير مُسيّسة⁵⁰.

وفي ظل السلطويات، عادةً ما ينشأ تنافس بين الأجهزة الأمنية المختلفة على حماية النظام، بسبب استحداث تشكيلات أمنية واستخباراتية تابعة للنظام الحاكم وتجهيزها بأفضل الأجهزة والعتاد لضمان استمرار النظام وحمايته من مختلف التهديدات؛ مثل الثورات سلمية و/أو المسلحة، والانقلابات العسكرية، والمعارضين السياسيين، وغيرها؛ ما يؤدي إلى تداخل بين الدفاع الداخلي والخارجي؛ أي تداخل بين مهمات القوات المسلحة والشرطة وأجهزة الاستخبارات والتشكيلات المستحدثة. وبناءً عليه، إن ترسيخ ثقافة تنظيمية ورسم الحدود الفاصلة بين أجهزة قطاع الأمن بشكل واضح، من شأنه ردم الفجوة في تعريف التهديدات الخارجية والمحلية، ومن ثم إعادة تعريف المهمات، وهو أمر ضروري ومهم للحد من تسعير التنافس بين الجهات الأمنية المختلفة، وزيادة الثقة بين مختلف الأجهزة، خاصةً بين الجيش وباقي مكونات قطاع الأمن⁵¹.

في إسبانيا مرةً أخرى، كانت قضية الإصلاح العسكري هي المدخل الرئيس لإصلاح القطاع الأمني لدولة خرجت من حرب أهلية (1936-1939) لتقع تحت سطوة حكم عسكري بقيادة الجنرال فرانيسكو فرانكو بعد انتصاره

46 عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟" سياسات عربية، العدد 24 (كانون الثاني/يناير 2017)، ص 25.

47 جريمي ساركين، "لماذا ينبغي مفهومة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظرياً وتجريبياً"، في: العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المجلد الأول، عبد الفتاح ماضي وعبيد موسى (محرران) (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 48.

48 قوجيلي، ص 88 - 90.

49 Ansorg, p.127.

50 Timothy Donais, "Inclusion or Exclusion? Local Ownership and Security Sector Reform," *Studies in Social Justice*, vol. 3, no. 1 (2009), p. 119.

51 سعدي، ص 65 - 66.

في الحرب الأهلية لأكثر من ثلاثة عقود (1939-1975)⁵². وفي مسار الإصلاح المؤسسي، كان نزع «الطابع البريتوري»⁵³ هو التحدي الذي واجه الفاعلين السياسيين؛ إذ كان للجيش الإسباني ثلاث وزارات (برية وبحرية وجوية)؛ لذا كان التحدي الأول هو إنشاء هيئة أركان مشتركة، ومن ثم إنشاء وزارة دفاع، ليكون هناك تسلسل قيادي صارم ومختصر. فمن خلال إنشاء هيئة الأركان المشتركة، أصبح من الممكن تنسيق العمل بين الجيوش الثلاثة وتعزيز القدرات العسكرية بشكل أفضل. وكان لإنشاء وزارة الدفاع دور مهم في تخفيض الامتيازات العسكرية، لكونها الأداة الرئيسة التي ارتكزت عليها السيادة المدنية، وقطعها للربط المباشر بين رئيس هيئة الأركان المشتركة ورئيس الحكومة. أما التحدي الثاني، فتمثل في توحيد القضاء وإيقاف القدرة على التدخل في الحياة المدنية من قبل القضاء العسكري الذي كان أداة قمع سياسية غليظة، والحد من استقلالية القضاء العسكري من خلال إمكانية الاستئناف في المحكمة العليا⁵⁴.

إن المضي قدماً في المسارين المؤسسي والمهني لإصلاح عسكري، من حيث استبدال الشخصيات ووضع معايير جديدة للترقي وتعديل مناهج التدريب والتأهيل، يتطلب من الحكومات في سياقات ما بعد الصراع والسلطوية، أن تتبنى نمط المشورة التخصصية في القضايا التقنية، وذلك بإشراك أصحاب المصلحة من الفاعلين العسكريين، وبناء تحالفات معهم، كون التدخل في الممارسات الفنية قبل الوصول إلى مستوى كافٍ من الإصلاح قد يعني البحث عن المشكلات، وهي السياسة التي التزمها الرئيس المنتخب في كوريا الجنوبية كيم يونغ سام (1993-1998-Kim Young-Sam) والذي جاء بعد ثلاثة عقود من الحكم السلطوي؛ إذ عرض خطته الإصلاحية وناقشها مع شخصيات نافذة في القوات المسلحة ليصبحوا مؤيدين لبرنامجها، واستخدموا نفوذهم لتحديد المعارضة العسكرية المحتملة، كما تمكن من إبعاد العديد من الشخصيات الكبيرة التي رفضت الإصلاح، وكان يمكن لمثل هذه التحالفات أن تكون مفيدة في الحالة المصرية بدلاً من الإقالات التي نفذها مُرسى⁵⁵.

ولا تنحصر مسألة تحديد المهمات لأجهزة القطاع الأمني في التداخل الأمني فقط، بل يصبح تحديد المهمات أكثر تعقيداً حينما يكون للأجهزة الأمنية مصالح اقتصادية، وقد جرى إضعاف المركز السياسي للعديد من الأجهزة الأمنية، خصوصاً الجيوش، عبر نهج الامتيازات الاقتصادية لضمان هدوئها وإدامة ولائها⁵⁶. فعلى سبيل المثال، منذ تأسيس الجمهورية الحديثة عام 1952 في مصر، أدى الجيش دوراً مهيمناً في الحكم اليومي للبلاد، لكن تضاءل هذا الدور تدريجياً؛ فبطول عام 1981 وتولي محمد حسني مبارك السلطة، حاول إضعاف الطابع المهني على الجيش مع توسيع قوة اقتصادية مستقلة⁵⁷، وظلّ الجيش مخلصاً للرئيس، وفي المقابل حمى الرئيس الوضع المتميز للجيش. سمحت هذه المقايضة بإزاحة الجيش عن السياسة، ومن ثم الابتعاد عن السخط العام والتذمر، مع حفاظه على استقلال اقتصادي تام والسيطرة على مسائل الدفاع الوطني بما فيها القدرة على إعلان الحرب، بينما بقيت المخابرات العامة ووزارة الداخلية ومسائل الأمن الداخلي تحت سيطرة الرئيس. وبعد سقوط نظام مبارك عام 2011، كانت حماية الإمبراطورية الاقتصادية للجيش التي وصلت إلى 30 في المئة من الاقتصاد المصري، السبب الرئيس لقطع الطريق أمام أي محاولات جادة ترمي إلى تعزيز رقابة على الميزانية

52 خوليان كازانوفا، الحرب الأهلية الإسبانية، ترجمة عمر التل (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 10.

53 نسبة إلى الحرس الإمبراطوري الروماني، الذي تجاوز مهماته الأساسية من القتال وحراسة الإمبراطور إلى التدخل في شؤون الحكم. لاحقاً، أصبح المصطلح شائع الاستخدام في مفاهيم العلوم السياسية لوصف الجيوش التي تتدخل في السياسة. يُنظر: عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 14.

54 سير، ص 154 - 158.

55 باراني، ص 289.

56 إسحاق ديوان، "القوات المسلحة في السلطة والاقتصاد"، مركز مالكوم كير-كارنيغي الشرق الأوسط، 2020/10/26، شوهد في 2023/6/2، في: <https://cutt.us/6P96K>

57 تجدر الإشارة إلى أن المقصود بوجود الجيوش في الاقتصاد هنا ليس امتلاكه صناعات دفاعية بغرض توفير احتياجات القوات من معدات وأسلحة، إنما مشاركته في الاقتصاد المدني وحيازته المشاريع ومزاحمته القطاع الخاص في الحصول على المشاريع بامتيازات استثنائية، جرى الإشارة إليه سابقاً بالجيوش الطفيلية.

العسكرية غير الخاضعة للكشف والتفتيش؛ فبعد إسقاط وثيقة «السلمي»⁵⁸ للمبادئ فوق الدستورية شعبياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، التي كان مجملها حماية مصالح الجيش وامتيازاته ومنع الجهات التشريعية من مراجعة تفاصيل الميزانية العسكرية وفتيشها⁵⁹، وبعد تخفيض الرئيس مرسي الإنفاق العسكري من 6 إلى 4.7 في المئة من حجم الإنفاق العام⁶⁰، تم تثبيت المواد التي تضع الجيش فوق المحاسبة والرقابة في دستور 2014 بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في تموز/يوليو 2013. ولعل أحد أهم النصائح التي تقدم في هذه الحالة هي منح بعض الصلاحيات والاستقلالية لكسب الثقة والتحديد في فترة الانتقال، مع التأكيد على أن هذا الإجراء مجرد تسوية براغماتية ناتجة من مساومات مشروعة، ولكنها لا تمثل مبدأً دستورياً. إن المساعي الجذرية والمبكرة من عُمَر الانتقال لإنهاء مشاركة الأجهزة الأمنية في الاقتصاد بشكل قانوني وبحُجة تفرغها لأداء مهماتها الأمنية أمرٌ لا ينصح به، وقد يتسبب في ارتدادات كارثية تتخطى فشل مساعي إصلاح القطاع الأمني⁶¹.

وفي تركيا، ساهمت إجراءات متدرجة على المدى الطويل ومتعقطة في حوكمة التدخل العسكري المباشر، في الاقتصاد المدني الذي بدأ في ستينيات القرن العشرين واستمر في النمو حتى يومنا هذا. وبالرغم من ذلك، لم يمثل هذا التوسع عائفاً في مسار إصلاح القطاع الأمني وتهميش الجيش سياسياً في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية القائمة منذ عام 2002، والتي فضلت الانسجام مع الجيش بدلاً من مواجهته. فبينما يعمل آلاف المجندين المصريين في الشركات العسكرية تحت إدارة عليا مكونة من تكتلات من الضباط في الخدمة العسكرية والمتقاعدين، نجد أن النموذج التركي مؤسسي للغاية ويعمل تحت إدارة مدنيين تكنوقراط وعمال مدنيين في الشركات العسكرية، مع وجود غير مؤثر لضباط عسكريين في مجلس الإدارة. وبينما غاب النقاش حول الأعمال التجارية العسكرية للجيش في مصر منذ وجوده في الاقتصاد، فإن البرلمان التركي بدأ إثارة النقاش حول الشركات العسكرية في عام 2012؛ أي بعد 10 أعوام، ولو بشكل مقتضب، ليصدر تقرير بعنوان «الاقتصاد والانقلابات»⁶²، وبهذا وجدت القوة الاقتصادية للجيش مكانها في جداول أعمال النقاشات العامة والأكاديمية، وعلى مستوى المجتمع المدني.

بالعودة إلى المؤسسة ورسم الحدود الفاصلة، يمكن فهم طبيعة عمل قطاع الأمن من خلال ثلاثة مستويات رئيسية؛ أولاً، يشمل المستوى الاستراتيجي المهمات التي تعزز السلام والأمن في المنطقة وبين الدول المجاورة، وحماية الدولة من الغزو الخارجي والتأثيرات غير المباشرة للنزاعات في دول أخرى مثل مشكلات الهجرة، والصيد غير القانوني وسرقة الموارد. ومن حيث التنفيذ، يتحمل الجيش مسؤولية رئيسية في هذا المجال، إلى جانب جهات أخرى مثل الجمارك وحرس الحدود. ثانياً، يهتم المستوى التشغيلي بالاستقرار الداخلي ومعالجة التهديدات الداخلية مثل التوترات الإثنية والصراعات القبلية والحروب الثورية، والتي تقع على عاتق الجيش مسؤولية التعامل معها. ثالثاً، يهتم المستوى التكتيكي باستقرار الحياة اليومية للمواطنين لتكون خالية من الجريمة والتهديد بالعنف، وتكون قوات الشرطة مسؤولة عن هذا المجال إلى جانب أجهزة قضائية وعدلية فعالة⁶³. في الأوضاع المثالية، ينبغي أن يكون هناك فصل واضح بين دور الجيش (للحماية من التهديدات الخارجية) وقوات الشرطة (لحفاظ على القانون والنظام الداخلي) ووكالات الاستخبارات (رصد

58 هي وثيقة قدمها نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التحول الديمقراطي علي السلمي منحت صلاحيات واسعة للقوات المسلحة المصرية بما يجعلها فوق الدولة ووصي عليها، للمزيد ينظر: "أزمة الدستور في مصر والسيناريوهات المتوقعة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/11/6، شوهد في 2023/6/2، في: <https://cutt.us/G4jAK>

59 Daniel Kutzer & Mary Svenstrup, "Egypt's Entrenched Military," *The National Interest*, no. 121 (September/October 2012), pp. 43 - 45.

60 "الإنفاق العسكري (% من إنفاق الحكومة المركزية)"، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، شوهد في 2023/6/2، في: <https://cutt.us/xTDsm>

61 عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، المجلد الثاني (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 196-197.

62 صدر التقرير عن لجنة برلمانية بالبرلمان التركي، ويبحث في جميع الأبعاد المتعلقة بالانقلابات في تركيا بما فيها الاقتصاد، للمزيد يُنظر: زينب أبو المجد وعصمت أكشا وشانا مارشال، "مسارن للهيمنة: الشركات العسكرية في تركيا ومصر"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط (حزيران/يونيو 2020)، ص 13 - 14.

63 شوتر، ص 31.

المعلومات وجمعها وتحليلها وتقييم التهديدات الداخلية والخارجية)⁶⁴. ومن خلال هذا التقسيم القائم على أساس المهمات، والذي يجب أن يعمل على نحو كلي، ويتنسق بين إدارات قطاع الأمن، يمكن أن يعمل القطاع الأمني بشكل فعال. ويتطلب هذا المسار بالتحديد التركيز على المؤسسة العسكرية، من دون استبعاد بقية الجهات الفاعلة في قطاع الأمن، التي غالبًا ما تتسبب في إحباط أي جهود قد تُقلل من امتيازاتها. إن تحديد الواجبات بناءً على المهمات يساعد في نزع الطابع العسكري عن الشرطة، والتفات الجيش لمهام الدفاعية بدلاً من الأعمال السياسية و/أو الاقتصادية. وتكمن المعضلة هنا في أن هناك جهازاً أمنياً قد يكون فعالاً، إلا أنه غير خاضع لرقابة كافية. ويعتبر قطاع الأمن الوظيفي، الذي يوفر بيئة آمنة لكنه لا يخضع للشفافية والمساءلة، قاصراً ويحتاج إلى إصلاح بسبب عدم تحقيقه جوهر إصلاح القطاع الأمني⁶⁵.

وبعد الفراغ من مهمة وضع الإطار المؤسسي، يستطيع السياسيون والفاعلون في القطاع الأمني النفاذ إلى مواضيع أخرى في سياق تحسين الأداء المهني، بالتركيز، على سبيل المثال، على مشغلي قطاع الأمن لتطوير القدرة على الإشراف والفاعلية الأمنية، من خلال إشراك مراكز البحوث وتأهيل المدنيين في مجال السياسة الأمنية، وتطوير المناهج الأمنية في الكليات والأكاديميات العسكرية والشرطية لإكساب كادرها المهارات اللازمة لتحسين مستوى المهنية ورفع مستوى الكفاءة بناءً على التعريف الجديد للمهام، بما في ذلك تأهيل المقاتلين الذين تركوا السلاح بهدف دمجهم في المجتمع وتوفير فرص عمل لحياة كريمة لهم⁶⁶. بشكل عام، إن رفع مستوى المهنية يمكن أن يحدث بعد ضبط الإطار المؤسسي من خلال إجراء تعديلات في نظام التدريب وأهدافه، لتحويل الأهداف التدريبية من أداة للقمع وحماية الأنظمة إلى أداة لحماية المواطنين، ونشر الثقافة الأمنية التي تساعد على ترسيخ القيم الأخلاقية التي تعزز احترام حقوق الإنسان وعدم انتهاكها، وتحد من الولاءات الشخصية ومن حالات التنافس بين مؤسسات قطاع الأمن المختلفة وتزيد الثقة بينها⁶⁷.

3. البعدان الاقتصادي والدولي

يهدف هذا البعد إلى التوزيع المتوازن والرشيد للموارد المالية والبشرية المخصصة لإصلاح القطاع الأمني والمشغلة له في آن واحد، في ظل وجود دعم خارجي يساعد على استمرار عملية الإصلاح ويساهم في وضع برامجها وتنفيذها وتقديم النصائح الفنية والسياسية والقانونية. ورغم وجود اختلاف بين البعدين الدولي والاقتصادي من وجهة نظر العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فإنهما من الناحية العملية في سياق إصلاح القطاع الأمني يرتبطان عضوياً. تكمن الفكرة هنا في الارتباط من حيث الاستجابة والاعتمادية، بمعنى يعتمد حصول الدولة على المساعدات الاقتصادية على مدى استجابتها لاستشارات - ربما رغبات - الجهات المانحة نسبةً إلى الحاجة الدائمة في سياقات ما بعد السلطوية والصراع إلى المانحين الدوليين. ومن ثم، فإن جوهر هذا البعد هو وعي الفاعلين المحليين بضرورة الموازنة بين مقاربات المانحين مقابل الاحتياجات المحلية (سيطرة المانحين على جداول الأعمال وفرض أجندتهم والوصايا الخارجية في مقابل الحاجة إلى التمويل وحق الملكية المحلية). ولا يمكن الجزم بأنه لا إصلاح من دون بُعد دولي، إلا أن الواقع - على الأقل بحسب اطلاع الكاتب - يثبت وجود البُعد الدولي في معظم الحالات وارتباطه العملي بالتمويل، وهذا التزام

64 بيساريا وشودري، ص 18.

65 Heiner Hänggi "Approaching Peacebuilding from a Security Governance Perspective," in: Alan Bryden & Heiner Hänggi (eds.), *Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding* (Geneva: The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2005), p. 27.

66 باراني، ص 75.

67 Frederic Wehrey, "Armies, Militias and (Re)-Integration in Fractured States," *Italian Institute for International Political Studies*, 30/10/2018, accessed on 23/1/2021, at: <https://bit.ly/2LW6KB3>

أساسي للمبادرات الدولية، انطلاقاً من ارتباط إصلاح القطاع الأمني بالأمن الإنساني الذي تُعتبر العالمية إحدى الخصائص المميزة له، حيث تنخرط المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة وأئتلافات البلدان الأعضاء، بشكل متزايد في الدول بعد الصراعات والتحويلات، والتي يقع إصلاح قطاع الأمن ضمن جدول أعمالها، حيث تضطلع بدور مهم لضمان إجراء الإصلاحات، من خلال المساعدة في صياغة السياسات حول التنفيذ العملي لخطط الإصلاح وبرامجه، وتقديم المنح المالية، وغيرها من المساعدات اللازمة، باعتبار أن الإصلاح تدبير وقائي وهدف إنمائي طويل المدى⁶⁸.

ويرتبط إصلاح القطاع الأمني بالتنمية، من حيث ضمان أن الموارد المخصصة لقوات الأمن تتناسب مع الظروف الأمنية في البلاد من خلال «ضبط حجم» قوات الأمن على ضوء المستوى الاقتصادي والتهديد الأمني الذي يمكن أن تواجهه، وتحويل أي فائض في الموارد إلى أداء المهام الأخرى للحكومة، مثل توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وبرامج الحد من الفقر؛ إذ إن أحد أهداف إصلاح القطاع الأمني تجاوز برامج المساعدة العسكرية التقليدية التي كانت رئيسة خلال الحرب الباردة⁶⁹. يظهر ذلك في تحفظ البنك الدولي بشأن العمل الوثيق مع الجيوش ودعمها، وقد اقترح بشكل صريح على المانحين تقديم الدعم لبرامج إصلاح القطاع الأمني التي تهدف إلى تطوير الخبرة المدنية في الحقل الأمني من حيث تقييم ووضع السياسات الأمنية والإشراف والرقابة والإدارة الفعالة لقطاع الأمن، بما في ذلك تخطيط النفقات وحساب الموازنات، ودعم البرلمانات وإصلاح الأجهزة القضائية والقانونية والعقابية، إضافةً إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني على تقييم تلك الإصلاحات⁷⁰.

عملياً، قدم المانحون الدوليون الجزء الأكبر من التمويل لتحفيز عمليات إصلاح القطاع الأمني، إلا أنه ما زالت هناك مخاوف حول دور الفاعلين الدوليين ومدى استدامة عمليات الإصلاح المدفوعة من الخارج، كما أن هناك مخاوف أخلاقية حول إمبريالية إصلاح قطاع الأمن وما إذا كانت تلك الجهود تنطوي دائماً على مساعٍ حميدة⁷¹. ولعل هذه المخاوف ناتجة بالأساس من الفجوة ما بين السياسات الدولية والممارسات الفعلية المرتبطة بالسياقات المحلية. وبالرغم من أن تركيزنا ينصب في هذه الورقة على الجوانب العسكرية وحالات ما بعد السلطوية والصراع، فإن الحالة الفلسطينية تُعد مثالاً بارزاً للتمويل المشروط من المانحين الدوليين واستخدام إصلاح قطاع الأمن أداةً لفرض أجندات خارجية، حيث شددت الولايات المتحدة السيطرة على أموال المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو 1993، خلال اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2002، حينها قامت أجزاء من قوات الأمن الفلسطينية بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي؛ ما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى وضع إصلاح قطاع الأمن أولويةً، حيث تم توجيه المساعدات إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بحيث تكون قادرة على قمع المعارضة الداخلية التي يمكن أن تنشط في مقاومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي. كان إصلاح قطاع الأمن في فلسطين من وجهة نظر الولايات المتحدة يعني توفير الأمن لإسرائيل؛ ما أدى إلى تداعيات سياسية واجتماعية؛ منها المساعدة الخارجية في إصلاح قطاع الأمن في مقابل إخضاع السكان المحليين وزيادة مستويات عدم الأمان⁷².

في مثال آخر على المشاركة الدولية في إصلاح قطاع الأمن، حالت الأخطاء الخارجية والداخلية في ليبيا دون إصلاح قطاع الأمن. وبالرغم من الجهود المبذولة لإصلاحه منذ إطلاق الأمم المتحدة عملية حوار في عام 2014،

68 Randy Holden, *Security Sector Reform Integrated Technical Guidance Notes* (New York: United Nation, 2012), p. 1 - 2.

69 Allan delos Reyes & Carolina Hernandez, *Developing a Security Sector Reform Index (SSRI) in the Philippines: Towards Conflict Prevention and Peace-Building* (Philippines: Institute for Strategic and Development Studies, 2011), p. 8.

70 Wulf, p.10.

71 Donais, p.120.

72 Omar Ashour & Dana El Kurd, "The 'Arab Spring' and the Challenges of Security Sector Reform," in: Abdelwahab El-Affendi & Khalil Al-Anani (eds.), *After the Arab Revolutions: Decentering Democratic Transition Theory* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2021), pp. 262 - 264.

فإن أي من تلك الجهود لم تحقق تقدماً كافياً، ويرجع ذلك إلى وجود حكومتين متنافستين لكل منهما برلمانها وجيشه ورئيس وزرائه؛ إحداهما في طرابلس وأجزاء من غرب البلاد التي تهيمن عليها الجماعات الإسلامية، والثانية في طبرق تحت هيمنة اللواء المتقاعد خليفة حفتر وأنصاره⁷³. وفي ظل هذا التنافس السياسي القائم بالأساس على تشكيلات أمنية هجينة، وبالرغم من ارتباط هذا المثال بالبعد الأول، فإن العامل الخارجي كان له تأثير في تعميق الفجوة بين المكونات السياسية، فقد كان هناك تنافس خارجي مثل التنافس بين إيطاليا وفرنسا داخل ليبيا، وقيام روما بدعم حكومة غرب البلاد على حساب حكومة الشرق بما يقارب 32.6 مليون يورو في عام 2017؛ ما يُظهر الانقسام في توجهات الفاعلين الدوليين، إضافة إلى التدخلات الأكثر قوة من مصر وتركيا والإمارات العربية المتحدة، والتي حاولت أن ترعى مصالحها المختلفة داخل ليبيا، عبر دعمها للأجنحة الداخلية المتنافسة لتحقيق مكاسب قصيرة المدى وتجاهل التداعيات التي يمكن أن تحدث على المدنيين البعيد والمتوسط. وقد دعا المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية⁷⁴ لعلاج هذا النهج، والتقدم في إصلاح القطاع الأمني الليبي من خلال تبني استراتيجية أمنية مشتركة (من متوسطة إلى بعيدة المدى) قائمة على التوافق بين الأطراف الخارجية والداخلية، وتُراعي الاحتياجات الأمنية للشعب الليبي، وتعرّف وتوّد أصحاب المصلحة المحليين من خلال إعطاء الأولوية للفاعلية لا المنفعة، ومساعدتهم في ردع المفسدين المحليين والدوليين اللذين تنشط أعمالهم لتعطيل جهود الإصلاح⁷⁵.

ويمكن أن يكون للسياقين الأمني الإقليمي والدولي تأثير تعطيبي في عملية إصلاح العقيدة الأمنية، وذلك حينما ترتبط هذه العملية بالسياقين الإقليمي والدولي لا السياق المحلي. ففي الأنظمة الانتقالية العربية بعد الربيع العربي مثلاً، كان السياقان الإقليمي والدولي يتعاملان مع ظاهرة الإرهاب ومكافحتها والحد منها. ففي تونس، أُعلنت حالة طوارئ في مواجهة الإرهاب، وأثار قانون الإرهاب في مصر جدلاً سياسياً وحقوقياً ومخاوف بشأن مكتسبات الثورة، فكان لهذا التماهي مع السياق الدولي تأثيره في ترتيب أولويات الدولة وازدياد تغول الأجهزة الأمنية والتوجه نحو محاربة الإرهاب على حساب التفكير في مباشرة الإصلاح⁷⁶. بشكل عام، وبعد الربيع العربي، وجد عمر عاشور ودانا الكرد في عملهما المشترك الذي تناول حالات مصر وتونس وليبيا واليمن، أن سياسات الفاعلين الدوليين كانت من الأسباب التي قوضت محاولات إصلاح القطاع الأمني، وساهمت في تمكين الفصائل المناهضة للإصلاح⁷⁷.

بالرغم من ذلك، يمكن للأنظمة الديمقراطية الراسخة والمنظمات الدولية المشاركة بشكل فعال في إصلاح القطاع الأمني، ليس بالتمويل فقط، إنما بنقل المعرفة والخبرات بالمشورة والتقويم أيضاً، من حيث تدريب العاملين بقطاع الأمن من ناحية الإشراف والتشغيل، مع ضرورة مراعاة السياقات المحلية⁷⁸. ففي حالة الانتقال الديمقراطي لجنوب أفريقيا مثلاً، اتفقت الأطراف على طلب المساعدة من بريطانيا، فكلّفت فريقاً عسكرياً استشارياً وتدريبياً لدعم السلام، وكان لهذا الفريق الفضل في تصميم برامج التدريب وتنفيذها ورفع مهارات المقاتلين، وتعزيز كفاءة قوات الدفاع الوطني⁷⁹. والأمثلة الأكثر وضوحاً كانت في الغرب، فقد كان للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي «الناتو» دور جوهري وإيجابي إلى حد بعيد في إدخال إصلاحات

73 فريدريك وبري، "إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن"، مركز مالكوم كير-كارنيغي الشرق الأوسط، 2014/9/24، شوهد في <https://cutt.us/UjvXF>، في: 2023/6/3

74 مؤسسة فكرية دولية تُعنى بالأبحاث حول السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.

75 عبد الرحمن أمين، "خطة لإصلاح قطاع الأمن الليبي"، بوابة الوسط، 2020/3/4، شوهد في 2023/6/6، في: <https://cutt.us/jTyz3>

76 إحسان الحافظي، "مسارات إصلاح قطاع الأمن في الأنظمة العربية الانتقالية"، سياسات عربية، العدد 16 (أيلول/ سبتمبر 2015)، ص 51-52.

77 El-Affendi & Al-Anani (eds.), p. 267.

78 عاشور، ص 9.

79 باراني، ص 494.

على القطاع الأمني في العديد من الدول الشيوعية السابقة، حيث مثلت إجراءات الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي والنااتو وما يترتب عليها من مكانة دولية ودعم مستمر، حافزاً ساعد في سرعة الإصلاحات في حالات مثل بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا. في المقابل، كان لها تأثير ضئيل في البلدان الآسيوية والأفريقية. وبناء عليه، يجب أن تقوم المنظمات المشابهة، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، بدور مماثل يعزز من عمليات الإصلاح الأمني⁸⁰.

يكتسب هذا البعد أهمية خاصة؛ إذ تُبنى عليه الملكية المحلية⁸¹ والاستمرارية، ومن ثمّ، يجب أن تُصمم برامج إصلاح القطاع الأمني وفق السياقات المحلية (الابتعاد عن التصورات الثقافية والمصالح الخاصة)، وبفهم كافٍ لديناميكيات التعريفات المحلية للأمن. فرغم كُليّة عملية الإصلاح، فإنه من غير المنطقي التركيز على مكافحة الإرهاب في دولة لم يسبق أن واجهت تهديدات إرهابية، بينما يُعاني مواطنوها بوضوح من سوء تعامل قوات الشرطة، أو الحد من تقديم المساعدات العسكرية في دولة ظلت تتعرض للهجمات الخارجية باستمرار. وبتحديدٍ أكثر، فإن استيراد فرضيات لا تتوافق مع الحقائق على الأرض تُضلل عملية الإصلاح؛ ما يؤكد على أولوية السياق⁸². كما يجب على الفاعلين المحليين/ الدوليين إدراك أن هذه العملية طويلة الأمد، وتكمن المعضلة الزمنية في ضرورة الاستدامة والانتباه للحساسية الزمنية، حيث يكتسب توقيت الشروع في كل خطوة جديدة أهمية قصوى؛ ما يكشف عن مُعضلة تتعلق بالتحولات المتكررة في أولويات المانحين وصانعي السياسات المحلية؛ ما يشير إلى ضرورة توافق المصالح بين المانحين وأصحاب المصلحة من جهة، وإجماع الجهات الفاعلة المحلية من جهة أخرى⁸³.

ورغم الأثر الإيجابي للجهات المانحة الخارجية، فقد يؤدي توجيهها نحو مجموعة ضيقة من النخب الداخلية ذات التفكير المماثل، واعتبار تلك المجموعة المشرف الحصري على الإصلاح، إلى فشل العملية برمتها؛ لذا ينبغي إشراك جميع أصحاب الملكية المحلية، وذلك من خلال تبني نهج شامل وشراكة فاعلة بين الأطراف المعنية، ويجب ألا تفترض هذه الشراكة رغبة/ أو قدرة أصحاب الملكية المحلية على الإصلاح بشكل مُطلق، كما لا يجب أن تُبنى على مصالح الجهات الخارجية فحسب.

4. البعد الاجتماعي

يُعد البعد الاجتماعي مؤشراً لقياس مدى التقدم في عملية الإصلاح، وهو بحسب تصورنا لا يحمل الكثير من المعالم التوجيهية، بل يعتمد على ملاحظة تساؤل جوانب القصور التي كانت غالبية في مسلكيات القطاع الأمني بحسب سياق كل حالة. بمعنى أن هذا البعد لا يضم توجهات محددة وإجراءات يجب اتباعها بقدر ما يمكن أن يمثل مقياساً لمدى التقدم في عملية الإصلاح. فلكي يكون الإصلاح قابلاً للتنفيذ، لا بدّ من تغيير في التفكير الأمني ليصبح الأمن الإنساني موضوعاً للأمن، وألا يقتصر الأمن على الأنظمة أو فئات محددة داخل الدولة. لذا، يصبح البعد الاجتماعي في هذا السياق مؤشراً فُهماً لقياس مدى التقدم في بناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها في المجال الأمني. ففي سياق ما بعد السلطوية والصراع، عادةً ما يكون المجتمع ضعيفاً وهشاً؛ ما يجعل زيادة الوعي العام بأهداف العملية من الضروريات التي تساعد في الإصلاح الأمني.

80 المرجع نفسه، ص 535.

81 يشير مصطلح الملكية المحلية إلى نهج يهدف إلى تعزيز دور المجتمعات والهيئات المحلية في عملية إصلاح القطاع الأمني، بحيث يكون الإصلاح مملوكاً ومداراً من الجهات الفاعلة المحلية، المتلزمة بالإصلاح، بينما ينحصر دور الجهات الفاعلة الخارجية في الدعم والتسهيل. ينظر: Donais, p. 120.

82 Sedra, p. 21.

83 سيررا، ص 114.

تبدأ ملامح فاعلية أداء القطاع الأمني من خلال توفير الحد الأدنى من الأمان فيما يتعلق بأفراد المجتمع، إضافة إلى إعادة صيغة اندماج متنسبي الأجهزة الأمنية في المجتمع⁸⁴. ويمكن الدفع بهذا الجانب إلى الأمام من خلال تعزيز التفاعل والتعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع بالمشاركة في المناسبات المجتمعية وإتاحة وصول الجمهور لمرافق الأجهزة الأمنية وأنديتها، وتنظيم ورش نقاشية ومحاضرات توعوية وثقافية متبادلة حول دور أجهزة قطاع الأمن، وكيفية جعلها مهتمة باحتياجات المجتمع، إضافة إلى إحاطة مشغلي القطاع الأمني بشكل مستمر بدور آليات الرقابة، بما في ذلك الأفراد، في تحسين مستوى الأداء لدى مشغلي القطاع. وفي حالات استثنائية، مثل الكوارث الطبيعية، يمكن أن تؤدي بعض مؤسسات القطاع الأمني، كالمؤسسة العسكرية، دوراً إيجابياً في تقديم خدمات للمواطنين وتنفيذ عمليات إجلاء المتضررين وإيوائهم، ومن ثم تعزيز مستوى الثقة ورفعها لدى المواطنين. وبتعبير رئيس أركان الدفاع في غانا الجنرال ماثيو كواشي Matthew Quashie، فإن الدستور يُتيح للجيش مساعدة السلطة المدنية حينما تطلب منه الدعم، إذ قال: «عندما تقع الفيضانات، لدينا مهندسون الذين يصلحون الجسور والطرق، ونستجيب لنشوب الحرائق وانهيار المباني. أود أن أقول إن الجيش مستعد دائماً، ومهني ومنهجي، وهو يؤدي مثل هذه الأشياء أفضل من المنظمات الأخرى»⁸⁵.

وفي ليبيريا، وبعد 6 سنوات من بدء عملية شاملة لإصلاح القطاع الأمني، أُجري في عام 2010 مسح لقياس مدى إدراك المواطنين لمهنية القوات المسلحة، وقد كانت النتائج حول نظرة السكان المحليين إلى الجنود إيجابية جداً من حيث احترام سيادة القانون والقدرة على حمايتهم من التهديدات⁸⁶.

وعند إعادة توحيد ألمانيا بعد الحرب الباردة، كان عناصر الجيش الشعبي والوطني (جيش ألمانيا الشرقية) منعزلين تماماً عن المجتمع، وارتبطت مهماتهم بالدفاع عن النظام الشيوعي ضد الأعداء الداخليين والخارجيين. في المقابل، سعى جيش ألمانيا الغربية للتواصل مع المجتمع بأكثر قدر ممكن، فكان جنود الجيش الغربي جزءاً لا يتجزأ من المجتمع؛ إذ كان بمقدور مواطني ألمانيا الغربية ارتياد مرافق الجيش الرياضية والترفيهية، وكان يُسمح لهم بدخول معاهده التعليمية والمشاركة في احتفالاته السنوية. وقد تجلّى هذا التفاعل ما بين الجيش والمجتمع في احترام الجيش الغربي ومراعاته حقوق الإنسان، في مقابل المعاملة القاسية التي كان يتلقاها مواطنو ألمانيا الشرقية من المجندين، وهو ما جعلهم منبوذين ومهمشين في المجتمع الألماني، شرقه وغربه، بعد إعادة التوحيد⁸⁷.

خاتمة

يمتاز القطاع الأمني الفعّال بالمقدرة على توفير الخدمات الأمنية لجميع أفراد المجتمع بما يتناسب مع أسس الحوكمة الرشيدة التي تهتم بقضايا المساءلة والرقابة الفعّالة. ويتوافق هذا القطاع مع متطلبات الأمن الإنساني بصورة مباشرة، من حيث ضمان الأمن الشخصي، والغذائي، والبيئي، والصحي، والاقتصادي، والمجتمعي، والسياسي، فالسعي نحو قطاع أمني فعال وخاضع للرقابة يُعزز من تحقيق معايير الأمن الإنساني، وللوصول إلى هذا الهدف، قدمت الورقة إطار عمل يتألف من أربعة أبعاد؛ بُعد سياسي يحقق الرقابة الديمقراطية على القطاع الأمني، وبُعد مؤسسي يُركز على الجانب المهني من حيث التطوير والتحديث والأداء بما في ذلك تحديد المهمات لمختلف أجهزة القطاع الأمني، وبُعد اقتصادي يرتبط عملياً مع العامل

84 Mark Sedra, *The Future of Security Sector Reform* (Canada: The Centre for International Governance Innovation, 2010), p. 23.

85 "غانا تعتمد نهج الناس محور الاهتمام"، منبر الدفاع الأفريقي، 2015/1/13، شوهد في 2023/1/7، في: <https://cutt.us/iCQre>

86 إميل وادراوغو، الارتقاء بالاحتراف العسكري في أفريقيا (واشنطن: مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 30.

87 باراني، ص 472.

الخارجي من ناحية القدرة على توفير الموارد المالية والبشرية والاستفادة من الجهود الدولية في سبيل المساعدة في تنفيذ برامج الإصلاح من دون أن يكون الإصلاح مدخلاً لتنفيذ أجندة غير وطنية، وبُعد اجتماعي يعكس العلاقة الجديدة بين الدولة وأفراد المجتمع ويترجم الإجراءات الإصلاحية على أرض الواقع من خلال الممارسات التي تُشير إلى هجران أوجه القصور السابقة في القطاع الأمني. وقد تم اختبار الإطار تجريبياً على الإصلاح العسكري ما بعد الصراع والسلطوية بسبب التأثير القوي للمؤسسة العسكرية، باعتبار أن الإجراءات التي تقود إلى إصلاح عسكري من شأنها أن تقود إلى إصلاح في كامل القطاع الأمني مع مراعاة الفوارق المهنية بين مكوناته والتأكيد على أهميتها في تعزيز الأمن الإنساني.

يعتمد التقدم في تحقيق الرقابة الديمقراطية على إجماع الفاعلين السياسيين على وضع دستور جديد يمثل طبيعة مع الماضي، فالإجماع السياسي يعتبر شرطاً مهماً وضرورياً للتأكيد على دستورية إصلاح القطاع الأمني وإنشاء آليات الرقابة، ومن ثم تشريع قوانين تتناسب مع المكاسب الآتية لعملية الإصلاح، وانتهاز الفرص بهدف الدفع بها إلى الأمام. ويمكن القول إن مسألة صياغة القوانين ليست جهداً قانونياً أو أكاديمياً فقط، بل تنطوي بدرجة كبيرة على جهد سياسي يتطلب الفصل ما بين الواقع والمأمول لزيادة المقدرة على صياغة قوانين يمكن تطبيقها، ومن ثم القدرة على التنبؤ بما يمكن تحقيقه وحجم المشكلات التي قد تنتج. بينما يعتمد التقدم في المحور المؤسسي على تحديد المهمات المؤسسية ورسم الحدود الفاصلة بين أجهزة القطاع الأمني وتعزيز مستوى الكفاءة المهنية ورفعها، بينما يمكن توفير الموارد المالية والبشرية محلياً، واللجوء إلى الموارد الخارجية عند الضرورة لتكون دافعاً إضافياً للمضي قدماً في تنفيذ مستمر لبرامج الإصلاح، وذلك من خلال عدم تقديم الأجندة الخارجية على حساب المصالح الوطنية. وأخيراً، تشير الثقة بين المجتمع والقطاع الأمني إلى التقدم في عملية الإصلاح، فالبعد الاجتماعي هو بُعد قياسي، ويكون ذلك عملياً من خلال نشر ثقافة أمنية واعية بحقوق الإنسان، ومشاركة القطاعات الأمنية في الفعاليات والأنشطة المحلية، وتشجيع التواصل الفعال، وتوفير قنوات تواصل مفتوحة وشفافة بتنظيم لقاءات عامة ما بين الأجهزة الأمنية والمواطنين عبر الوسائل المختلفة.

لا شك في أن التعقيدات السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية في سياقات ما بعد الصراع والسلطوية تجعل من تحسين قطاع الأمن قضية بحثية بالغة الأهمية. إن تكثيف الدراسات المستقبلية حول إصلاح هذا القطاع الحيوي يمكن أن توفر اتجاهات عملية تتوافق مع الأهداف الخاصة بكل بلد، مثل كيفية تعريف من هم أصحاب الملكية المحلية، وتداعيات التعريف الواسع والضيق على إصلاح قطاع الأمن، وكيفية تحسين مستوى التدريب والتأهيل، وأفضل الممارسات الممكنة لتعزيز التواصل والتفاعل والثقة بين قطاع الأمن والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الممارسات التي من شأنها عرقلة تنفيذ برامج الإصلاح، وتعزيز الوعي الأمني لدى المجتمع وتعزيز مشاركته في جهود الأمن، واستخدام التكنولوجيا في تعزيز كفاءة القطاع الأمني وفاعليته، والدروس المستفادة من أفضل النماذج العالمية لإصلاح قطاع الأمن، والتي حققت تحولات شاملة في عدد من الحالات، وغيرها من أسئلة بحثية يمكن أن تُثري الأدبيات حول الموضوع وتضع الطول والخيارات لوضع السياسات. مع ضرورة الانتباه إلى أن إصلاح قطاع الأمن ليس عملية حصرية على الدول النامية أو تلك التي تمر بمراحل انتقال سياسي، فقد أثبتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ضرورة تنفيذ برامج الإصلاح في القطاع الأمني ليس في الدول النامية أو التي تشهد تحولات، إنما أيضاً في الدول المتقدمة⁸⁸، وأن برامج الإصلاح لا بد من أن تراعي التطوير المستمر للمؤسسات، ووضع سياسات متكاملة بحيث تصبح قادرة على التعامل مع الأزمات الدراماتيكية المتعلقة بالعنف (السياسي/ العرقي/ الإثني)، والانكماش الاقتصادي، والأوبئة، وتراجع حقوق الإنسان.

88 محمود عبد الرحمن خلف ووسام خليل إبراهيم، "السياسة الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج 7، العدد 49 (2019)، ص 136.

المراجع

العربية

- أبو المجد، زينب وعصمت أكشا وشانا مارشال. «مساران للهيمنة: الشركات العسكرية في تركيا ومصر». مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط (حزيران/ يونيو 2020).
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن. **تقرير الأمين العام عن تأمين الدول والمجتمعات: تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن**. نيويورك: 2013.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات**. نيويورك: 2013.
- باراني، زولتان. **الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين**. ترجمة: نبيل الخشن. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- بشارة، عزمي. **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**. المجلد الثاني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- _____ . **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- بيساريا، سوميت وسوجيت شودري. «إصلاح القطاع الأمني في فترات الانتقال الدستوري». ورقة سياسات، رقم 23. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2021/2/5. في: <https://cutt.us/jYRmK>
- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- الحافظي، إحسان. «مسارات إصلاح قطاع الأمن في الأنظمة العربية الانتقالية». **سياسات عربية**. العدد 16 (أيلول/ سبتمبر 2015).
- خلف، محمود عبد الرحمن ووسام خليل إبراهيم. «السياسة الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م». **مجلة بحوث الشرق الأوسط**. مج 7، العدد 49 (2019).
- ديوان، إسحاق. «القوات المسلحة في السلطة والاقتصاد». **مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط**. 2020/10/26. في: <https://cutt.us/6P96K>
- رحمة الله، البدوي عبد القادر البدوي. **الثقافة السياسية والعلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة القوات المسلحة السودانية**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022.
- الرقابة والتوجيه: أهمية الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن**. هانز بورن وفيليب فلوري وسيمون لوون (محررون). جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2010.
- سعدي، محمد. «إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة». **سياسات عربية**. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).
- سير، نارسيس. **الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**. ترجمة وفيقة مهدي. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.
- شوتر، ديفيد. **حوكمة وإدارة قطاع الأمن**. بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2011.

صايغ، يزيد. **أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري**. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019.

عاشور، عمر. «إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات». ورقة سياسات، رقم 3. مشروع مركز بروكنجز الدوحة - جامعة ستانفورد للتحويلات العربية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012). في: <https://cutt.us/rPGZD>

العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية. المجلد الأول. عبد الفتاح ماضي وعبد موهى (محرران). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

«قطاع العدالة: الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن». سلسلة **معلومات أساسية عن إصلاح قطاع الأمن**. جنيف: مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، 2015.

قوجيلي، سيد أحمد. **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

كازانوف، خوليان. **الحرب الأهلية الإسبانية**. ترجمة عمر التل. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

ماضي، عبد الفتاح. «الجيش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيش من السلطة؟» **سياسات عربية**. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

وادرأوغو، إميل. **الارتقاء بالاحتراف العسكري في أفريقيا**. واشنطن: مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2014.

الأجنبية

Abushouk, Ahmed Ibrahim. "The Arab Spring: A Fourth Wave of Democratization?" *Digest of Middle East Studies*. vol. 25, no. 1 (Spring 2016).

Ansorg, Nadine. "Security Sector Reform in Africa: Donor Approaches versus Local Needs." *Contemporary Security Policy*. vol. 38, no. 1 (2017).

Commission on Human Security. *Human Security Now*. New York: Protection & Human Rights, 2003.

Denney, Lisa. "Reducing Poverty with Teargas and Batons: The Security-Development Nexus in Sierra Leone." *African Affairs*. vol. 110, no. 439 (2011).

Donais, Timothy. "Inclusion or Exclusion? Local Ownership and Security Sector Reform." *Studies in Social Justice*. vol. 3, no. 1 (2009).

El-Affendi, Abdelwahab & Khalil Al-Anani (eds.). *After the Arab Revolutions: Decentering Democratic Transition Theory*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2021.

Fluri, Philipp & Miroslav Hadžić (eds.). *Sourcebook on Security Sector Reform: Collection of Papers*. Belgrade: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2004.



- Hama, Hawre Hasan. "State Security, Societal Security, and Human Security." *Jadavpur Journal of International Relations*. vol. 21, no. 1 (June 2017).
- Hampel, Monika. "Rule of Law Promotion and Security Sector Reform: Common Principles, Common Challenges." *Hague Journal on the Rule of Law*. vol. 4, no. 1 (2012).
- Kutzer, Daniel & Mary Svenstrup. "Egypt's Entrenched Military." *The National Interest*, no. 121 (September/ October 2012).
- Lambert, Alexandre. "From Civil-Military Relations towards Security Sector Governance." *European Consortium for Political Research*. vol. 10 (March 2011).
- Law, David M. "Human Security and Security Sector Reform: Contrasts and Commonalities." *Sicherheit und Frieden (S+ F)/ Security and Peace*. vol. 23, no. 1 (2005).
- Organization for Economic Cooperation and Development-Development Assistance Committee 'OECD-DAC'. *The OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice* (Paris: 2007).
- Reyes, Allan delos & Carolina Hernandez. *Developing a Security Sector Reform Index (SSRI) in the Philippines: Towards Conflict Prevention and Peace-Building*. Philippines: Institute for Strategic and Development Studies, 2011.
- Riley, John & Mario Schulz. "Shifting Norms: Development Policy and the Role of Security Sector Reform in Advancing Human Security." *Journal of Global South Studies*. vol. 33, no. 1 (Spring 2016).
- Sedra, Mark. *The Future of Security Sector Reform*. Canada: The Centre for International Governance Innovation, 2010.
- United Nations Development Programme. *Human Development Report 1994*. New York: Oxford University Press, 1994.
- van de Walle, Nicolas & Nicole Ball (eds.). *Beyond Structural Adjustment*. London: Palgrave, 2003.
- Wehrey, Frederic. "Armies, Militias and (Re)-Integration in Fractured States." *Italian Institute for International Political Studies*. 302018/10/. at: <https://bit.ly/2LW6KB3>
- Wulf, Herbert. "Security Sector Reform in Developing and Transitional Countries." *Berghof Research Center for Constructive Conflict Management*. no. 5 (2004).